﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ٢٦﴾ [الحج: 26]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبلَها:

المـتّـقـون هـم أولـيـاء المسجد الحرام

لمّا ذكَرَ القرآنُ في الآية السابقة صدود الكافرين عن سبيل الله، ثمّ ذكر مِثالًا خاصًّا على ذلك صدَّهم المؤمنين عن المسجد الحرام الَّذي هو من سبيل الله، والإلحادَ في المسجد الحرام بظلم؛ أخبر هنا بمثالٍ على الولاية الصَّحيحة للمسجد الحرام؛ وهي ولايةٌ توافقُ سبيلَ الله ولا تخرُجُ عنه؛ فهي ولايةٌ باستقامةٍ وعدل؛ لا ولايةٌ بإلحادٍ وظلم؛ وهي ولاية إبراهيم الخليل ﷺ على البيت بالتَّطهير والخدمة وإبلاغ الشعائر، وهذه الولاية قائمة بعده في أولياء مِلَّته وأتباع شريعته؛ فبَيْن الآيتيْن مناسبةُ التَّعريضِ بالمُخالِف بطريق المقابلة.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَوَّأۡنَا﴾: أصل (بوأ) يدلّ على أمريْن: الرُّجوع إلى الشَّيء على جهة اللُّزوم له، وعلى تساوي الشَّيئيْن[1]، وأصل البواء: اللَّزوم، وهو كذلك مساواة الأجزاء في المكان[2]، فالأجزاء إذن متساويةٌ في لزوم المماثَلة، والبَواء خلاف النُّبو الَّذي هو منافاة الأجزاء، يُقال: مكان بَواء إذا لم يكن نابيًا بنازِله، وبَوَّأْتُ له مكانًا: سَوَّيتَه فَتَبَوَّأ، وباءَ فلان بدم فلان يَبوءُ به؛ أيْ: ساواه[3]، فهو إنزالٌ مخصوص بالموضع المُهَيَّئ المُعَدّ في الخير أو في الشَّرِّ؛ ولذا أُريد به - هنا في الآية - إنزال التَّمجيد والتَّكريم؛ فهو إنزالٌ بمحلٍّ ذي مَنزِلة

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بوأ).
(2) الرَّاغب، المُفردات: (باء)، والسَّمين، عُمدة الحُفَّاظ: (بوأ).
(3) الرَّاغب، المُفردات: (باء).

تشريفًا للنّزيل فيه؛ والمعنى في الآية: أنزلناه في الموضع الَّذي قدّرناه لبناء البيت.

2) ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾: أصل (طوف) يدلّ على دوران الشَّيء على الشَّيء[1]؛ ومنه الطّائِفُ: الَّذي يدور حول الكعبة على جهة التَّعبُّد[2]، ويُقال الطّائف لزائر الحَرَم غيرِ المُقيم بمكَّة بقرينة المُقابلة في السّياق مع ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، وقد دلّ العطفُ بينهما على المُقابلة بينهما وأنّهما مُتباينان، والسّياقُ القريب في قوله: ﴿ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾، والسّياقُ البعيد في قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾.

3) ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾: أصل (قوم) يدلّ على انتصابٍ أو عزمٍ، وعلى جماعة من النّاس[3] يقوم بعضُهم ببعضٍ؛ ومنه القوم؛ لأنّ اجتماعهم سببٌ في قيامهم بالعزْم والأمر، والمُراد بقوله: ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾: المُصلّون، أو: المُقيمون بمكّة المجاورون للبيت.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

كـلّ تشريفٍ مقرونٌ بمسؤوليّةٍ وتكليفٍ

يُخبر الحقُّ سبحانه وتعالى عن قصّة تكليفه لإبراهيم ﷺ ببناء البيت فيقول مخاطبا نبيَّه ﷺ: واذكر أيّها الرّسول الكريم ذلك الوقت الَّذي قدّرنا لإبراهيم فيه مكان البيت - وكان غير معروف - ليبْنيه ويرفع قواعده، فعرّفنا له موضعَه، وأوحينا إليه أنْ يُداوِم على تطهير قلبه من الشِّرك بعبادة الله مُخلصًا له الدّين، وأن يُطهِّر بيتي من الأنجاس الحِسّية والمعنويَّة للطّائفين به، والقائمين المُصلّين عنده[4].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (طوف).
(2) الرَّاغب، المُفردات: (طوف).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قوم).
(4) نخبة من أساتذة التفسير، التفسير الميسر، ص: 335.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقع جملة: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ ممّا قبلها:

جملة: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ معطوفةٌ على جملة: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾؛ من باب عطف القصّة على القصّة، وهذه الجملة بمنزلة التَّأكيد والتَّعليل لمضمون الجملة المعطوفة عليها، كأنّه قيل: هذا العذاب على الإلحاد فيه بظلم مُتأكِّدٌ ومُعلَّلٌ في المعنى بكون هذا المكان المُحرَّم مأمورًا بتطهيره من الشِّرك والرِّجس والخَبَث حسًّا ومعنًى؛ لأنّه مُبَوّأ الصِّدق والحقِّ لأبي المِلّةِ والأنبياءِ إبراهيم عليه السلام، وصحَّ التَّأكيد والتَّعليل مع العطف لعدم قصدهما أصالةً من النَّظم[1].

للأفضليّةِ حُرمة

ويصحُّ أن تكون الواو للاستئناف النَّحويِّ؛ باعتبار أنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله: ﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وانتقل للإخبار إلى غرضٍ آخر مُستقلٍّ، ومعنى الاستئنافِ والعطفِ متقاربٌ، حيث إنَّ عطفَ القصَّةِ على القصَّة فيه معنى الاستئنافِ؛ لأنَّه يشرعُ في معنًى جديدٍ كُلّي على معنًى كُلّي سابق[2].

دلالة التَّعبير بـ (بوّأ) مادَّةً وصيغةً:

صيغة (بوّأ): (فعّل) تدلّ على التَّعدية بالتَّضعيف؛ كأنّه قيل بهمزة التَّعدية: أسْكنّاه مكانَ البيتِ، أو أنزلناه فيه، ومادَّة (بوأ) تدلُّ على الإنزال المجيد الَّذي فيه تكرمة؛ لأنَّه يدلُّ على تسوية المكان والقرار فيه؛ فهو إنزالٌ مع تمامِ التَّهيئة للمَحلِّ للنَّزيل؛ وهذا من باب إكرام المَنْزِل لتكريم النّازل فيه[3]، وهذا يتناسب مع مقام نبي الله إبراهيم عليه السلام، ومع مكانة المسجد الحرام.

التّبَوّء إنزالٌ مجيدٌ فيه تَكْرُمةٌ

موقع الظرف (إذ) ودلالته:

(إذ) في قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ اسمٌ للزمان الماضي مُلازِمٌ للظَّرفيّة

زيادة الفضل موجِبةٌ لزيادة الاحتراس

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/ 7.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240، وصافي، الجدول: 17/ 107.
(3) الرَّاغب، المُفردات: (باء).

والإضافة، منصوبٌ على المفعوليّة بفعلٍ مُقدَّرٍ تقديره: واذكر إذ بوأنا؛ أيْ: اذكر زمنَ ذلك ووقتَه، وهي مشتملة على معنى التسبُّب[1]؛ ولذلك قال مَن قال: إنّ جملة ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ تعليلٌ لما قبلها[2]؛ لأنّ المعنى: (نُذِقْه من عذابٍ أليم بسببِ أنّ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت، فلأجل هذا التبَوُّء المجيد لا يجوز الإلحاد فيه).

دلالة إضافةِ الظَّرف إلى الجملة الفعليّة وإسنادِ الأمر بالذِّكْر إلى الوقت:

استحضارُ الماضي داعٍ للنّظر

أُضيف اسم الزَّمان الماضي (إذ) إلى الجملة الفعليَّة ﴿بَوَّأْنَا﴾ وهي في محل جرٍّ مُضاف إليها الظَّرف، والإضافة للجملة الفعليّة تدلّ على صفة التَّعظيم للزَّمان؛ أيْ: واذكر ذلك الوقت العظيم؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الحدوث المُتجدِّد ولو وقع ذلك في الزمن الماضي، فإنّه وقع مضارعًا في الماضي قبل أن ينقضي، واجترار صورة الفعل مُحقَّقًا بالماضويّة ومُتجدِّدًا - وهو يقع في زمانه المخصوص به - فيه تعظيمٌ لزمن الفعل ووقته[3]، وتوجيه الأمر بالذِّكر إلى الظّرف بتقدير: (واذكر إذ) مع أنّ المقصود الحدث المظروف فيه، للمبالغة في إيجاب ذِكْر الحادثة المذكورة، بطريق القياس البرهانيِّ اليقينيِّ؛ لأنَّ الحرص على ذِكْر الوقت يستلزم بالضرورة واليقين استحضار ما اشتمل عليه من المظروفات والوقائع[4].

معنى اللّام في قوله: ﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ ونكتة تقديمه على ما بعده:

لأجْـل الـكِـرام يحِلّ الكرم

اللّام في قوله: ﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ يمكن أن تكون للتَّعدية، وذلك لتضمين ﴿بَوَّأْنَا﴾ معنى الجَعْل والتَّهيئة، والمكان مفعول به؛ أيْ: جعلنا وهيَّأنا له مكان البيت، والمُراد بالجعل الإحداث التَّشريعيِّ الَّذي يتعدَّى لمفعولٍ

(1) ابن مالك، شرح التّسهيل: 2/ 209، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 501.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 10/ 236، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240.

واحدٍ[1]، ويمكن أن يكون معنى اللّام - هنا - العلَّة والأجْل[2]؛ أيْ: بوَّأنا مكان البيت لأجل إبراهيم مَقَرًّا لعبادته ورمزًا لدينه وشريعته، كما يُقال: شكرتُ الجميلَ لأجل ولدي؛ أيْ: لإكرامه بين النّاس لئلّا يكون لأحدٍ مِنَّةٌ عليه ويَدٌ، ويمكن أن تكون للتَّخصيص؛ فهذا التَّبوُّء هو لإبراهيم عليه السلام على وجه الخصوص، وفي تقديمه على: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾: معنى الاختصاص والحصر؛ أيْ: أنزلناه وهيَّأناه خصوصًا دون غيره؛ على جهة الاصطفاء والتَّشريف.

دلالةُ ذِكْر المكان وإضافته للبيت:

التَّبوُّءُ منوطٌ بالمكان

لم يُقل في السّياق الكريم: (بوّأنا لإبراهيم البيت) لتعيين مُتعلِّق التَّبوّء من البيت، ففي إسناد التّبوّء للبيت إبهامٌ وإطلاق، لأنّ المعنى: (بوّأناه مكانًا يَتَّخذ فيه بيتًا)[3]، فالتَّبوّء منوطٌ بالمكان، وفيه تنبيهٌ على خصوص المكان الَّذي فيه البيت الحرام، وأنّ مكانه اختير له ليُبنى فيه، وهذا على غرار قول النّبيّ ﷺ: "من كذب عليَّ مُتعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النّار"[4] ؛ ولم يَقُلْ: فليتبوأ النّار مع أنَّ النّار من حيث كونُها منزلًا ومكانًا للعذاب يصحُّ الإسناد إليها، ولكنَّه أراد إناطة التَّبوُّء بالمقعد الخاصّ المُتعيّن له فيها، ولو أُسند إلى النّار لكان شيوعًا لا يُعرف منه تعيين موقعه منها[5]، وهذا إبلاغٌ في التَّهديد، وفي سياق الآية إبلاغٌ في التَّكريم بالتّفصيل في الوصف.

معنى (أل) والمَجاز المُرسل في: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾:

مَقارُّ الأديانِ بيوتٌ لها

(أل) في قوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ للعهد؛ أيْ: البيت الحرام، ولولا العهديَّة لما كان لإضافة ﴿مَكَانَ﴾ إليه فائدة[6]؛ لأنَّه إذا لم يكن

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 13/ 46، والخطيب، التّفصيل: 9/ 260.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 240.
(4) مسلم، الصَّحيح، أورده الإمام مسلم في مقدّمة الصّحيح.
(5) الرَّاغب، المُفردات: (باء).
(6) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 241.

معروفًا مُتعيّنًا، فلا فائدة من الإخبار بتعيين مكانه؛ لأنّ المُضاف يتعرّف بما أُضيف إليه أو يتخصّص به، فقوّة المضاف من قوّة ما أُضيف إليه، وأصل البيت: المكان المُتّخَذ للمبيتِ ليلًا، ثمَّ أُطلق على مأوى الإنسان في كلِّ وقت، ثمَّ أُطلق على كلِّ مَقرٍّ مُتَّخَذٍ لغرضٍ وإنْ لم يكن الغرض المأوى والمبيت بجامع أنّه صار مأوًى لحصول هذا الغرض الخاص، فكذلك البيت الحرام صار مأوًى للدّين والتَّعبُّد، وهذا الإطلاق مجازٌ مُرسَل علاقته الإطلاق والتَّقييد[1].

موقع جملة ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾ ممّا قبلها:

جملة ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾ تفسيريّةٌ لجملة: ﴿بَوَّأْنَا﴾، لذلك لم تُعطف عليها، وذلك بتضمينها معنى القول دون حروفه؛ فهي في معنى: (بيّنا أو قدّرنا أو تعبّدنا) كأنّه قيل: (بوأنا قائلين له: لا تشرك)، لأنّ التَّبْوِءَة المذكورة بغرض التّعبّد، والعبادة تفسيرها نفي الإشراك، وعليه: فـ﴿أَن﴾ تفسيريّة[2]، ويحتمل أن تكون مصدريّة مُدْمَجَة بمضمون النّهي؛ أيْ: لعدم الإشراك[3].

علامة الإخلاص انتفاء الشّرك

دلالةُ الخطاب في: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾:

وقع النّهي بخطاب المُفرد في قوله: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾؛ لِعودِهِ على إبراهيم عليه السلام، والغرض منه تثبيته على ما هو مُتحقِّقٌ منه بالفِعل، زيادةً في إكرامه لزيادته في مراقي الإيمان وكمالاته، أو النّهي من باب الخاصِّ الَّذي أُريد به العامُّ على طريقة المجاز المُرسَل، فاللّفظ لإبراهيم والمقصود أُمّته وأتباع مِلّته؛ لأنّه لا يُتوقّع منه الشّرك؛ فنهيه عنه تحصيلُ حاصلٍ، وتهييجًا لأتباعه على الامتثال إذا وجدوا أخصّ الخلْق قد خوطب بذلك[4].

خطاب الأعلى بخطاب الأدنى تحفيزٌ للأدنى وتنشيطٌ له

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 135، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 241.
(2) السَّمين، الدُّرُّ المَصُون: 8/ 262، وصافي، الجدول: 17/ 107، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 241.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 13/ 47.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 13/ 47.

دلالةُ التَّقديم في ﴿بِي شَيۡـٔٗا﴾ وتسلُّطِ نفي الإشراكِ على: ﴿شَيۡـٔٗا﴾:

الإيمانُ الحقيقيُّ الكامل هو الَّذي لا تشوبه شائبةُ شركٍ

تقدم قوله: ﴿بِي﴾ على مفعول الإشراك ﴿شَيۡـٔٗا﴾؛ للاختصاص والحصر الحقيقيِّ؛ أيْ: نفي الإشراك في العبودية كائن للّه وحده خاصّة، ولفظ ﴿شَيۡـٔٗا﴾ في قوله: ﴿لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا﴾ نكرةٌ موغِلةٌ في العموم والإبهام تُفيد الجنس في حقيقته[1]، وهي نكرة في سياق النَّفي فتعمّ، فهو عمومٌ في الأفراد مؤكّد للعموم الحاصل من لفظ شيء في الحقيقة والخصائص؛ أيْ: لا تشرك بي شيئًا من الأشياء الموجودة في الذّهن أو في الواقع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في إيقاع التَّعبُّد للّه على جهة الإخلاص المحض للّه ونفي الشَّريك له من كلّ شيء ومن كلِّ وجه، وفي هذا العموم إشارة إلى أنّ كلّ شيءٍ سوى اللّه لا يستحقّ عبوديّةً ولا يستأهِل أنْ يُشْرك مع اللّه في طاعة.

موقع جملة: ﴿وَطَهِّرۡ﴾ ممّا قبلها وسِرُّ ترتيبهما:

الجمعُ بين طهارة الحالّ والمَحلّ

جملة الأمر: ﴿وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ﴾ معطوفة على جملة النَّهي: ﴿لَّا تُشۡرِكۡ﴾[2]؛ للجمع بين طهارة الحالّ وطهارة المحلّ، وهذا من بديع العطف بينهما، وتقديم الأوّل على الثّاني، وقُدِّمت جملة النَّهي على جُملة الأمر؛ لأنَّ السّابقة أصلٌ للاحقة ولغيرها؛ ولأنَّ الثّانية تفصيلٌ للأولى وبيان لها.

دلالةُ الإضافة لضمير الجلالة المُفرد دون الجمع:

إفراد الضمير تقرير للنَّهي عن الشِّرك

إضافة البيت لضمير الجلالة المُتكلِّم في قوله: ﴿وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ﴾ إضافةُ مِلْكٍ وتشريف، ولم يجئ بالإضافة لضمير العظمة (نا)؛ لأنّ الضَّمير المُفرد احتراسٌ عن مداخلة الاحتمال في إرادة الذّات العليَّة وحدها، ولو قيل: (طهّر بيتنا) لاحتمل أن يتناول الضَّميرُ ذاتَ اللّه سبحانه وإبراهيم الخليل، بدليل ضميرِه المُستكنِّ في الأمر؛ أيْ: طهِّر

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 16/ 136.
(2) صافي، الجدول: 17/ 107.

أنت، فلِدفع إيهام هذا الاشتراك وُحِّد الضمير، وفي إفراده أيضًا تقريرٌ للنَّهي عن الشِّرك في قوله تعالى: ﴿أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا﴾.

فائدة تعريف المُشتقّات والمَجازُ فيها:

لكلّ مقام مقال

في قوله تعالى: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ أفاد التّعريف في هذه الكلمات الأربعة الاستغراقَ الشمّوليَّ ليعمّ سائر أصنافهم، وفي هذا مزيدٌ من إظهار رحمة الله ﷻ بهم، وقد عُبِّر عن الصَّلاة بالقيام والرُّكوع والسُّجود مجازًا مرسلًا علاقته الجزئيَّة، والجزءُ هنا له مزيد اختصاص بالكُلِّ، والمسجد الحرام ذو حضور قوي في سياق السّورة؛ مع ضميمة تسمية السّورة باسم شعيرة وفريضة: (الحج)؛ فناسب ذلك التَّفصيلُ المذكورُ؛ فلم يكن من البلاغة والتَّناسب أن يُقال: (وطهر بيتي للطائفين والمصلين)؛ بل لا بدَّ من التَّفصيل.

وفي المجاز المذكور: تنبيهٌ على ركنية اللَّفظ المُعبَّر به عن الصَّلاة، وأنّ الصَّلاة جامعةٌ لمجموع الأحوال الظّاهرة قيامًا وركوعًا وسجودًا، فكما أنّ الظّاهر مُتعبّدٌ لله في جميع الأحوال ابتداءً من حال التَّوجُّه بالقيام إلى حال الإخفاض بالركوع وحال الخضوع بالسجود، فكذلك الباطن مُتمحِّضٌ لله بثبوت الإخلاص ونفي الشّرك[1]، قال أبو السُّعود: "ولعلَّ التعبير عن الصَّلاة بأركانها؛ للدَّلالة على أنَّ كلَّ واحدٍ منها مستقلٌّ باقتضاء ذلك؛ فكيف وقد اجتمعت؟!"[2].

دلالةُ صيغة الجمع السّالم في: ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾:

لأجل الطَّواف والقيام أُمِرَ بتطهير البيت

جمع المذكر السّالم في قوله: ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ أدلّ على الفعليّة، فجمع السّلامة يجري مجرى علامة الجمع في الفعل؛ فطائفون أشبه بيطوفون، والفعليّة هي العِلّة المُتعلِّقة بحُكم التَّطهير؛ أيْ: لأجل

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 136.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 5/ 21.

فِعل الطَّواف حصل الأمر بتطهير البيت، ولذلك لم يَقُلْ: (وطهّر بيتي للطّواف)؛ لِخُلو المصدر من بيان قصد الفِعل، كذلك لم يَقُلْ بالاسميّة: (وطهّر بيتي للذين يطوفون)؛ لأنّ لفظ (الذين) يُنبئ عن الشَّخص والذّات، وحكْمُ التَّطهير من حيث هو تكليف - مُعلَّلٌ بالفعل لا بذوات الأشخاص؛ ولذا كان لفظ ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ أَوْلَى بهذا الموضع[1]، وهذا الجمع من أوزان القِلَّة، أو هو مُلحقٌ بهنَّ؛ ففيه دلالةٌ على تميُّز هؤلاء المُحدَّث عنهم؛ إذ ليس كل المسلمين يطوفون بالبيت، ومَن قُدّر لهم أن يطوفوا به لا يجتمعون في وقت واحد؛ فالذي يطوف به مُميَّز شأنُ القليل في كلِّ شيءٍ؛ وفي هذا بيانٌ لفضل العبادة في البيت الحرام.

عِلَّة الترتيب في ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾:

القيام إمّا إقامةٌ للصَّلاة وإمّا مقامٌ في البلد

قدَّم الذِّكر الحكيم ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ على ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾؛ لأنّ الطّواف خصوصيّة البيت الحرام الَّذي اعتنى به سياق السّورة، والقيام حاصلٌ في كلِّ مسجدٍ من الأرض؛ فكان للطواف حقُّ الصَّدارة، والطَّوافُ بالكعبة هو أوَّل ما يقوم به العبدُ حين يدخل المسجد الحرام، فلعل القرآن لاحظ هذا؛ فقدَّم ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ على ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾.

نكتةُ تركِ العطف بين الرُّكوع والسُّجود:

الرُّكوع من جنس السُّجود؛ فبينهما كمال اتِّصال

قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، وعطْف الركوع على القيام لانفصالهما في الهيئة؛ فإنّ القيام انتصابٌ واستقامة، والركوع إخفاضٌ وانثناء، والواو لا يبرحُها معنى المغايرة، وترَك السّياق القرآنيُّ العطف بين الركوع والسجود، فلم يَقُلْ: (والرُّكَّع والسُّجود)؛ لكون الرُّكوع والسُّجود كالهيئة الواحدة، لاشتراكهما في الإخفاض والخضوع؛ فالسُّجود تتميمٌ للرُّكوع؛ لذا عوملا معاملة الشّيء الواحد؛ فلم يُفصل بينهما بالعطف، ففي ترك العطف إشارة

(1) السُّهيليّ، نتائج الفِكَر، ص: 214، وفاضل السَّامرّائيّ، معاني الأبنية، ص: 126.

إلى أنّ الراكع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة، فلو عطفت بالواو لتوهّم أن الركوع حكم يجري على حيالِه[1].

نـكـتـةٌ أخـــرى للعطف وعدمه في الآية

يحتمل أنّ يكون معنى قوله: ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ الوافدين للزّيارة من غير أهل مكّة، ومعنى قوله: ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾ المقيمين بمكّة، ومعنى قوله: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ المُصلّين من الكلّ، فهذه ثلاثةٌ مُتباينة، ولذا عطف بالواو للمغايرة بينهُنَّ، وامتنع العطف بالواو في ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾؛ لأنَّ المقصود بهما واحدٌ وهم المُصَلّون[2].

دلالةُ حُسن التَّرتيب في النّظم في الآية:

الطَّواف والإقامة مُـخـتـصّـان بتطهير البيت

جرى التَّرتيب في الآية في قوله: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ على مراعاة الرّتبة والقُرب؛ ولذا بدأ بالطّائفين لِرُتْبَة الطّواف من البيت، ولتعلّق حكم التّطهير بمَنْ يطوف به تعلُّقًا أوّليًّا، ثمّ ثنّى بالقائمين لدخولهم في التَّعلُّق في حُكم تطهير البيت أيضًا، ولذا جاء لفظه أيضًا على بناء جمع السَّلامة كنظيره، ثمّ يليه في الرُّتبة لفظ ﴿وَٱلرُّكَّعِ﴾؛ لأنّ المستقبلين البيتَ بالرّكوع لا يختصّون بالبيت كالطّائفين والقائمين، فلا يلزم أن يكون الرُّكوع في البيت ولا عنده؛ ولذلك لم يتعلَّق حُكم التَّطهير بهذا الفعل الَّذي هو الرُّكوع، ولذلك لم يَجِئْ بلفظ الجمع السّالم (الرّاكعون)، إذ لا يُحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله من (الطّائفين والقائمين)، ومثْلُه في الوضع السّجود؛ فلذلك لم يجئ أيضًا على الجمع السّالم: (السّاجدون)، وجاء بعد الرّكوع لكونه بعده[3].

نكتة المغايرة بين صيغتي الجمع في ﴿وَٱلرُّكَّعِ﴾، ﴿ٱلسُّجُودِ﴾:

في قوله: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ غاير القرآنُ بين صيغتي الجمع؛

(1) السُّهيليّ، نتائج الفِكَر، ص: 215.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 23/ 219، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 13/ 36.
(3) السُّهيليّ، نتائج الفِكَر، ص: 215.

لا يـوجـد في الـقـرآن جمع (راكـــع) على (رُكوع)

فجاء ﴿وَٱلرُّكَّعِ﴾ على وزن (فُعَّل)، و﴿ٱلسُّجُودِ﴾ على وزن (فُعول)، فلم يَقُلْ: (الرُّكّع السُّجَّد)، ولم يَقُلْ: (الرُّكوع السّجود)؛ لأنّه أراد الرُّكوع بحالته الظّاهرة، وأراد السّجود بمعناه الظّاهر في الهيئة، ومعناه الباطن في الخشوع والخضوع؛ لأنَّ صيغة (فُعَّل) في جمع (فاعل) تدلُّ على الحركة الظّاهرة وعلى تكثير القيام بالفعل، وصيغة (فُعول) في جمع (فاعل) هي جمعٌ على وزن المصدر فتدلُّ على الفِعل في معناه الحقيقيِّ الّذي يتناول الظّاهر والباطن؛ فلو قال: (الركّع السّجّد) لكان السُّجود مقتصرًا على حالة الظّاهر فقط ولم يتناول حقيقته في الباطن، وهذا غير مُرادٍ في النَّظْم، ولذلك لم يجمع بين الصّيغتيْن إلّا في قوله تعالى: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: 29]؛ لأنّه أراد الحالة الظّاهريّة فحسب، بدليل قوله: ﴿تَرَىٰهُمْ﴾ [الفتح: 29]؛ أيْ: رؤية العيْن الظّاهريّة الحِسّية، وأمّا في الرّكوع فجاء جمْعُه – هنا – بصيغة (فُعَّل – رُكَّع)؛ لأنّه لم يَرِدْ منه إلّا الهيئة الظّاهرة، ونكتة ذلك أنّ الرّكوع مُتَّصِلٌ بالسّجود، وتمهيدٌ لِسِرِّ السَّكينةِ والخشوعِ فيه، فتمامُ هيئةِ الرّكوع في الظّاهر معونةٌ على تحقيق السّجود في الباطن وإتمامه على أكمل الوجوه، فالوصول لحقيقة السُّجود هو المقصود من الرّكوع، فلمّا كان السّجود هو الغاية من الرّكوع، وكان السّجود بهذا المستوى دالًّا على كمال الرُّكوع وليس العكس؛ قصد إلى الدّلالة على الرّكوع بالمعنى الظّاهريّ فحسب؛ لأنّه مِفتاح السُّجود، والسُّجود كافٍ في الدّلالة على حقيقة الباطن والظّاهر فيهما[1]، ومن تَتِمّات براهين هذا التَّوجيه لهذا المبحث من الألفاظ أنّ كلمة (راكع) لم تُجمع في القرآن إلّا على هذه الصّيغة (فُعَّل – ركّع)، وعلى بناء الجمع السّالم: (الرّاكعون – الرّاكعين)، فلا غرو ألّا تأتي هنا إلّا على هذه البناء.

(1) السُّهيليُّ، نتائج الفِكَر، ص: 215، وفاضل السَّامرّائيّ، معاني الأبنية، ص: 133 و139.

بلاغةُ توجيه المُتشابه اللَّفظيّ بين هذه الآية وآية البقرة:

العكوفُ بالقيام مـن حـسـنـاتِ مـجـاورة البيت الحرام

في هذه الآية عبّر القرآن الكريم بقوله: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، بينما جاء في سورة البقرة: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ﴾ [الآية: 125]، والنّكتة في ذلك أنّ لفظ العكوف لمّا تقدّم – هنا – في سورة الحجّ في قوله: ﴿ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾؛ استغنى عن إعادته لعدم التّكرار في مادَّة اللَّفظ، وذَكَّره بوصف القيام؛ فقال: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾؛ فهو في مقابلة (العاكف والباد)؛ ليُفيد بذلك معنًى جديدًا، وهو أنّ القيام من لوازم العكوف؛ يعني دوام القيام بالصَّلاة في البيت من لوازم العكوف والمكوث بمكّة، والعكوف التَّعبُّديّ أو العكوف بملازمة البيت الحرام لازمٌ عن الإقامة في مكّة، على اعتبار أنّ معنى القائمين هم المقيمون غير الوافدين؛ فكأنّه فسّر أحد اللَّفظيْن بالآخر وكمَّل كلًّا بنظيره[1].

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 13/ 36.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والثلاثون،
سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 34 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-76-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 34 : المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-76-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3990244 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»